



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

القواعد الفقهية المتعلقة بالشروط الفاسدة وتطبيقاتها في العقود

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

محمد بن سعد بن حسين العبدلي

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

هشام بن عبد الملك بن عبد الله آل الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين أما بعد فإن الامتثال لأوامر الله تعالى ونواهيه، والإتباع لشرعه، والاعتداء والتأسي بخاتم رسله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، لهو رأس مال المسلم اعتقادا وقولا وعملا في مدارج الشرع المطهر الكامن في الوحيين الشريفين، وهذا عنوان محبة العبد لربه وتوحيده سبحانه وتعالى ومقتضى الشهادتين في الإسلام، وعلى هذا تدور رحى التشريع، وهذا الإتباع والتأسي للشرع المطهر في أبواب الدين كافة هو الطريق الموصل إلى رضوان الله تعالى ونعيم جناته.

هذا وقد من الله تعالى علي بالانضمام إلى سلك الدارسين للدراسات العليا لمرحلة الماجستير في هذا المعهد المبارك وتسجيل هذا الموضوع الذي يتناول علما مهما من علوم هذه الشريعة المباركة وهو القواعد الفقهية وقد خصصت دراستي لبحث القواعد الفقهية المتعلقة بالشروط الفاسدة وتطبيقاتها في العقود، ويظهر من عنوان البحث أن له صلة وثيقة بالعقود.

بيان ذلك أن الناظر إلى تعاملات الناس من القديم يرى أن غالب ما يدور بينهم من العقود هي مصاغة من عدد من الشروط من قبل الطرفين والناس بحاجة لمعرفة الصحيح والفاقد من هذه الشروط حتى تكون عقودهم سالمة من الحرام الذي سيسأل عنه الإنسان يوم القيامة، وقد قسمت الدراسة إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: فيه دراسة تأصيلية لمسائل هذا الموضوع واستنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكلام الفقهاء رحمهم الله.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٢	أهمية الموضوع و سبب اختياره
٥	منهج البحث
٧	خطة البحث
١١	التمهيد : في التعريف بمصطلحات البحث
١٢	المبحث الأول: معنى القواعد الفقهية
٢٢	المبحث الثاني : معنى الشروط
٢٦	المبحث الثالث : معنى العقود
٢٨	الفصل الأول: في حقيقة الشروط وأقسامها
٢٩	المبحث الأول : الأصل في الشروط
	المبحث الثاني : حقيقة الشروط الصحيحة وضابطها عند فقهاء المذاهب الأربعة
٣٨	والمذهب الظاهري
٣٨	المطلب الأول: الشروط الصحيحة في المذهب الحنفي
٤١	المطلب الثاني: الشروط الصحيحة في المذهب المالكي
٤٥	المطلب الثالث: الشروط الصحيحة في المذهب الشافعي
٤٧	المطلب الرابع: الشروط الصحيحة في المذهب الحنبلي
٥٠	المطلب الخامس: الشروط الصحيحة في المذهب الظاهري
	المبحث الثالث : حقيقة الشروط الفاسدة وضابطها عند فقهاء المذاهب الأربعة
٥٢	والمذهب الظاهري
٥٢	المطلب الأول: الشروط الفاسدة في المذهب الحنفي
٥٧	المطلب الثاني: الشروط الفاسدة في المذهب المالكي

- المطلب الثالث: الشروط الفاسدة في المذهب الشافعي ٦١
- المطلب الرابع: الشروط الفاسدة في المذهب الحنبلي ٦٤
- المطلب الخامس: الشروط الفاسدة في المذهب الظاهري ٦٨
- المبحث الرابع : الشروط المقترنة بالعقود حقيقتها وموقف العلماء منها ٦٩
- الفصل الثاني : القواعد الفقهية المتعلقة بالشروط الفاسدة وتطبيقاتها في العقود .. ٧٣
- المبحث الأول : قاعدة — من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل .. ٧٤
- المطلب الأول : معنى القاعدة ٧٥
- المطلب الثاني : أصل القاعدة ٧٦
- المطلب الثالث : صيغ القاعدة ٧٧
- المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة ٧٨
- شركة الأبدان ٨٢
- شرط عدم الخسارة في البيع ٨٧
- أثر الجهالة على العقد ٨٨
- المبحث الثاني : قاعدة — الشرط إذا نافي موجب العقد أبطله ٩٢
- المطلب الأول : معنى القاعدة ٩٣
- المطلب الثاني : أصل القاعدة ٩٤
- المطلب الثالث : صيغ القاعدة ٩٥
- المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة ٩٧
- مدة خيار الشرط ٩٧
- تسليم رأس مال المضاربة إلى العامل ١٠١
- شرط تحديد الربح في شركة المضاربة ١٠٣
- صكوك المقارضة ١٠٩
- المبحث الثالث : قاعدة الشرط الباطل إذا شرط في العقد لم يجز الوفاء به . ١١٤
- المطلب الأول : معنى القاعدة ١١٥
- المطلب الثاني : أصل القاعدة ١١٦

- المطلب الثالث : صيغ القاعدة ١١٨
- المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة ١١٩
- البيع بشرط البراءة من العيب ١١٩
- الشرط الجزائي في الديون..... ١٢٩
- حكم القروض المتبادلة ١٣١
- شرط الخيار في الصرف ١٣٣
- المبحث الرابع : قاعدة — النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ١٣٦
- المطلب الأول : معنى القاعدة ١٣٧
- المطلب الثاني : أصل القاعدة ١٣٨
- المطلب الثالث : خلاف العلماء في القاعدة ١٤٠
- المطلب الرابع : صيغ القاعدة ١٤٥
- المطلب الخامس : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة ١٤٦
- حكم الفحص الطبي قبل الزواج ١٤٦
- حكم إسقاط المبيت ١٥٣
- حكم إسقاط النفقة ١٥٧
- حكم اشتراط المرأة طلاق ضررتها ١٦٣
- المبحث الخامس : قاعدة- كل قرض شرط إن زيد فيه فهو حرام بغير خلاف ١٦٦
- المطلب الأول : معنى القاعدة ١٦٧
- المطلب الثاني : أصل القاعدة ١٦٨
- المطلب الثالث : مستثنيات القاعدة ١٧١
- المطلب الرابع : صيغ القاعدة ١٧٤
- المطلب الخامس : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة ١٧٥
- حكم دخول المصرف مع العميل المماطل في شركة بقدر الدين ١٧٥
- حكم الشراء بالهامش ١٧٧
- حكم البيع على المكشوف ١٨٠

- ١٨٢..... حكم السندات
- ١٨٧..... حكم الودائع الآجلة
- ١٨٩..... المبحث السادس : قاعدة — الشروط الفاسدة تبطل العقود
- ١٩٠..... المطلب الأول : معنى القاعدة
- ١٩٢..... المطلب الثاني : أصل القاعدة
- ١٩٣..... المطلب الثالث : صيغ القاعدة
- ١٩٤..... المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة
- ١٩٤..... اشتراط عقد معاوضة في عقد القرض
- ١٩٦..... حكم نكاح التحليل
- ٢٠٢..... بيع العينة
- ٢٠٩..... الإيجار المنتهي بالتملك
- ٢١١..... المطلب الخامس : مستثنيات القاعدة
- ٢١٢..... المبحث السابع : قاعدة — كل بيع بشرط فهو باطل
- ٢١٣..... المطلب الأول : معنى القاعدة
- ٢١٦..... المطلب الثاني : أصل القاعدة
- ٢١٨..... المطلب الثالث : صيغ القاعدة
- ٢١٩..... المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة
- ٢١٩..... حكم بيع العربون
- ٢٢٦..... اشتراط عقد الصيانة في عقد البيع
- ٢٢٨..... شراء الحلي بشرط الشراء بثمنه حليا من البائع
- ٢٣١..... المبحث الثامن : قاعدة — الإسقاط لا يبطل بالشروط الفاسد
- ٢٣٢..... المطلب الأول : معنى القاعدة
- ٢٣٣..... المطلب الثاني : أصل القاعدة
- ٢٣٤..... المطلب الثالث : صيغ القاعدة
- ٢٣٥..... المطلب الرابع : تطبيقات فقهية لهذه القاعدة

- الخاتمة : وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات ٢٣٦
- الفهارس : ٢٤١
- فهرس الآيات القرآنية ٢٤٢
- فهرس الأحاديث والآثار ٢٤٤
- فهرس الأعلام ٢٤٧
- فهرس المراجع والمصادر ٢٤٩
- فهرس الموضوعات ٢٦٧